

الجولاني يسعى إلى استغلال «الفتنة» «جند الأقصى» في حزن «النصرة» مجدداً

وبقية الفصائل لحملهم على قبول الحل المطروح، ومخاطر رفضه على الساحة الجهادية بأكملها». وتحظى «الرموز الجهادية» بتأثير كبير على «أحرار الشام» رغم محاولة الأخيرة التعمية على الجوهر «الجهادي» المتأصل فيها. ولا يمكن عدّ مسارعة زعيم «جبهة فتح الشام/ النصر» بقبول «بيعة جند الأقصى» حدثاً مفاجئاً، ولا سيما أنّ الأمر يُعدّ بمثابة «عودة الفرع إلى الأصل». ومن المعروف أنّ «الجند» و«النصرة» كانا حتى اندلاع «الحرب الأهلية الجهادية» أشبه بجسد واحد برأسين: أولهما الجولاني، والثاني أبو عبد العزيز القطري مؤسس «الجند»، والشريك الأساسي في تشكيل «النصرة». ومع اندلاع الحرب بين «داعش» و«النصرة» حاول القطري «رأب الضع» من دون جدوى، فآثر العمل وفق مبدأ «النأي بالنفس» وآثر الاستقلال بشكل كلي عن «النصرة» رفقة حوالى ألف «جهادي» جُلب من «المهاجرين». (الأخبار، العدد 2650). بعد هزيمة «النصرة» أمام «داعش» بعون خفي من «حركة أحرار الشام الإسلامية» استمرت العلاقات «الطبيعية» بين الجولاني و«الجند»، كما بين الأخير و«داعش». الفارق الوحيد في علاقة «الجند» بشريكه في التطرف كان العلنية مع «النصرة» والسرية مع «داعش». ويرغم أنّ «حركة أحرار الشام الإسلامية» قد دخلت على الخط مرّات عدّة، ومحاولة اجتذاب «جند الأقصى» إلى صفوفها، غير أنّ «النصرة» دائماً ما كانت تكسب الرهان لمصلحتها بفضل عوامل عدّة على رأسها مجاهرتها بـ«النهج الجهادي» في مقابل ذهاب «الأحرار» نحو نهج ظاهره «ثوري» وباطنه سلفي «جهادي».

ليكون الحصاد من نصيب «الجند» (الأخبار العدد 2967). وتزايد فرص مسعى الجولاني في النجاح بفعل «مباركة» عدد



تعدّ بيعة جند الأقصى بمثابة عودة الفرع إلى الأصل



من قادة «تنظيم القاعدة» وبعض «الرموز الجهادية» لها. ولا يقتصر الأمر على مساعي السعودي، عبد الله المحيسني، أحد أبرز عزّابي «الجهاد في سوريا». وأكد مصدر «قاعدي» لـ«الأخبار» أنّ «عدداً من المشايخ قد باشر حملة اتصالات مكثفة مع الإخوة في الأحرار

الثاني، فرفض الاعتراف بخطوة الجولاني، والاستمرار في التصعيد مع ما يعنيه هذا من توسع المعركة لتشمل «فتح الشام» أيضاً، وهي خطوة لا تبدو الساحة مؤهلة للإقدام عليها. وعلى الرغم من أنّ الموقف المبدئي الذي صدر عن معظم «القوى الفاعلة» يوحي بتشبّثها بمواقفها الداعية إلى «تصفية الجند»، المرجح أنّ خطوة الجولاني ستثمر تحقيق هذه «التصفية» بطريقة صورية عبر حل التنظيم كمسعى، والإفادة من مقاتليه في إعادة التوازن لـ«الجبهة»، التي نزلت عناصر «مهاجرة» كثيرة بعد خطوة «فك الارتباط». المفارقة أنّ معظم العناصر المنشقة كانت قد اختارت «الجند» وجهة لها، وكانت المعطيات المتوافرة توحى بأنّ مزيداً من الانشقاقات في طريقها للوقوع

وله أسبابه في ذلك». يشرح المصدر أنّ «مبايعة الجند تأتي بمثابة خطوة أولى لإعادة توجيه بوصلتهم في الاتجاه الصحيح، ونعتقد أنّ الفاتح (لقب الجولاني) قادرٌ على أداء هذا الدور». ويقول مصدر سوري مرتبط بـ«فتح الشام/ النصر» إنّ «المرحلة التالية ستضمّن عرض النزاع بين الإخوة في الجند والأحرار على محكمة شرعية يرضيها الطرفان، وننوي تقديم من تدينه المحكمة إلى القصاص العادل». ولا يرى المصدر أنّ «قبول البيعة» سيؤثر في «النهج الجديد (المرعوم) للجبهة، فنحن لم نقل إنّنا تخلينا عن منهج الجهاد، وكل ما في الأمر أنّ العلاقة التنظيمية مع «القاعدة» قد انغثت». وأمس، دشّن الناطقان باسمي «النصرة» و«الأحرار» مقدّمة لحرب كلامية يُتوقع لها أن تنصاع إلى حرب «بيانات رسمية»، قبل أن «يجنح الطرفان إلى السلم». وفيما أعلن حسام الشافعي الناطق الرسمي باسم «فتح الشام» أنّ «قبول البيعة» جاء بعد «التواصل والتشاور مع إخواننا في الأحرار»، ردّ أحمد قره علي المتحدث الرسمي باسم «الأحرار» بالقول «لم نستشر بأي بيعة تخص جند الأقصى، وقرار استئصالهم اتخذته أحرار الشام بالاشتراك مع باقي الفصائل الثورية، ولن نتوقف عن واجب ابتدأناه معاً». ولا تبدو الخيارات كثيرة أمام «أحرار الشام» وحلفائها، بل تقتصر على اثنين: أولهما الرضوخ للأمر الواقع وحل المسألة بالطريقة التي يحاول الجولاني فرضها، وهو خيار من شأنه أن يعيد ترجيح كفة «فتح الشام» في صراع النفوذ الخفي. وستحاول «أحرار الشام» في هذه الحالة الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب مقابل الموافقة على قبول التحكيم. أمّا الخيار

دخلت «جبهة فتح الشام» على خط الحرب المستعرة بين «أحرار الشام» وعدد من كبريات المجموعات المسلحة من جهة، وتنظيم «جند الأقصى» من جهة أخرى. وتسمّى «فتح الشام» إلى تجيير المجرى لمصلحتها عبر كسب مقاتلي «الجند» في صفوفها. وإطاحة عدد من «قاداتهم»

صهيب عنجربني

لم يتردّد أبو محمّد الجولاني في الذهاب إلى «أقصى» حدود الدعم الممكن لتقديمه لتنظيم «جند الأقصى»، أحدث الوافدين إلى قوائم الإرهاب الأميركية، وصنو تنظيم «داعش» في التطرف، فبادر إلى «احتضانه». الموقف الشائك الذي ووضعه في مهبط حرب تصفية شاملة أعلنتها ضدّه «حركة أحرار الشام الإسلامية» ومعظم المجموعات المسلحة الوازنة، قدّم فرصة سانحة للجولاني ليعيد ترميم «جبهته». ومع تصاعد وطيس الحرب الدائرة بين «الأحرار» و«الجند» وجد الأخير نفسه معزولاً فطلب النجدة من «فتح الشام»، لكنّ الجولاني رفض مدّ يد العون من دون مقابل. ويؤكد مصدر «قاعدي» كبير لـ«الأخبار» أنّ «البيعة كانت شرطاً أساسياً وضعه الشيخ الجولاني مقابل تدخله في المسألة،

قد تحلوا «الأحرار» الحصول على أكبر قدر من المكاسب مقابل القبول بالتحكيم (الناضوك)



«جلاسة حلب»: جبهة غربية لعزل موسكو

تؤمن لها الحماية. ورأى أن الأطراف الأميركية التي تقترح خيارات عسكرية جديدة على طاولة البيت الأبيض، «ستهدأ بعد فترة وتعود إلى الواقع». موضحاً أنّ مصادر في واشنطن أشارت إلى أنّ «إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تعلم بشكل جيد أنّ أي غارات على مواقع القوات السورية تشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي». وذكر بالغايات الأميركية التي استهدفت مواقع للجيش السوري في دير الزور، لافتاً إلى أنّها تدل بوضوح على أنّ جانباً من الأميركيين مصرّ على إزاحة الرئيس السوري بشار الأسد بالقوة، ومعرباً عن اعتقاده بأنّ وزير الخارجية جون كيري والرئيس أوباما لا يؤيدان مثل هذه التحركات». وقال إنّ هناك «تغيراً جذرياً في ما يخص (الروسوفوبيا) التي تستند إليها حالياً السياسة الأميركية»، مشدداً على أنّ «الحديث لا يدور عن تصريحات معادية لروسيا فقط، بل عن خطوات عدائية تمس بمصالحنا وتعرض أمننا القومي للخطر». وعلى صعيد متصل، رأى المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، أنّ ما جرى في مجلس الأمن «لا يعني نهاية عمل المجموعة الدولية لدعم سوريا» (الأخبار، أ ف ب، تاس)

هامشاً جديداً للمناورة في الملف السوري. أما موسكو التي تملك أفضلية عبر وجودها العسكري القوي في الميدان، فتصرّ على أولوية «فصل المعتدلين عن الإرهابيين»، محمّلة انقسام الإدارة الأميركية الداخلية مسؤولية تعطيل المسار السياسي. وضمن هذا الإطار، أشار وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى أنّ الجانب الأميركي منقسم بين الداعمين للجهود الدبلوماسية والداعين إلى حل عسكري، مشيراً إلى أنّ الأركان الروسية تفاعلت بشكل مباشر مع



لافروف: أوباما وكيري لا يؤيدان الخيارات العسكرية في سوريا



التسريبات الأميركية التي تحدثت عن احتمال استهداف المطارات السورية بصواريخ «كروز» لمنع المقاتلات من التحليل. وأوضح أنّ هذه التسريبات تعدّ الأعباء خطيرة، بالنظر إلى وجود القوات الروسية في سوريا بناءً على طلب الحكومة الشرعية، في قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية، وأنظمة الدفاع الجوي التي

(أ ف ب)



مسؤولة عن استمرار الفظاعات. كذلك اتهمّ وزير الدفاع البريطاني، مايكل فالون، روسيا بإطالة أمد الحرب، لكونها «اختارت أن تصبح منافساً وليس شريكاً للغرب». وفي انتظار تبلور خيارات المرحلة الجديدة، قد يشكل توحيد وتصعيد الجهود السياسية ضد موسكو وتصويرها كمعطل لأغلبية الإرادة الدولية، أرضية يمكن الاستناد إليها كذريعة لأي تدخل عسكري محدود في سوريا، خارج نطاق القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وهو ما سيعطي الإدارة الأميركية الجديدة

فوت فرصة العودة إلى المباحثات الدبلوماسية المتعثرة، وأعاد وضع واشنطن أمام اختبار تنفيذ خياراتها «الجديدة» حول سوريا. وقد يكون الإصرار الفرنسي، ومن خلفه الأميركي، على عقد الجلسة رغم المعرفة المسبقة بالفيتو الروسي، قد حقق جزءاً من هدفه، عبر إخراج روسيا وسوريا وعزلها على منصة مجلس الأمن على اعتبارها عطلت قراراً يقترح «هدنة» في حلب. وهو ما استجلب ردّاً روسياً ومشروع قرار يقترح بدوره «هدنة» في المدينة، مع ذكر «جبهة النصر» وضرورة فصل «الفصائل المعتدلة» عنها، على أنّها أولوية على طريق التهدئة. وتظهر بوضوح محاولات عزل روسيا في المجلس الذي ترأس دورته الحالية، في تفاصيل التصويت على القرارين. ففي حين اعترضت روسيا وفنزويلا على المشروع الفرنسي، لقي المشروع الروسي رفض 9 أعضاء، بينهم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، بينما أيدته فنزويلا ومصر والصين. وكان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند قد استبق الاجتماع بتحذيره «أي دولة تستخدم الفيتو ضد مشروع القرار» بأنها «ستخسر مصداقيتها أمام العالم، وستكون

في ذلك الإصرار الروسي على دعم دمشق وحلفائها في الميدان رغم التهديدات الأميركية ببحث خيارات عسكرية ضد مواقع للقوات السورية، تعمل واشنطن على تعزيز جبهة دولية ضد موسكو في مجلس الأمن، من شأنها فرض «أغلبية» توّطر خطوات الأخير وتفتح الطريق أمام خيارات «جديدة» خارج إطار قراراته

لم يحمل اجتماع مجلس الأمن الذي عقد أول من أمس، للتصويت على مشروع القرارين الفرنسي - الإسباني والروسي حول التهدئة في حلب، أي مفاجآت إضافية، وذلك في ضوء التكهّنات والتأكيدات التي سبقته بإعلان فشلها. غير أنّ هذا الاجتماع قد يشكل مفترقاً مهماً ضمن مسار الحل السوري، لكونه